

"الشباب الجزائري: تجليات التهميش ومظاهر ردود الفعل في ظل حكم عبد العزيز بوتفليقة" خيرة حميدي

الشباب الجزائري: تجليات التهميش ومظاهر ردود الفعل في ظل حكم عبد العزيز بوتفليقة

The Algerian Youth: Manifestations of Marginalization and Reactions' aspects in the light of Abdelaziz Bouteflika's rule



خيرة حميدي HAMIDI kheira

جامعة تلمسان، الجزائر، Hamidi_djira@outlook.fr

تاريخ الإرسال: 2023/02/10 تاريخ القبول: 2023/04/17 تاريخ النشر: 2023/07/01

ملخص:

للشباب الجزائري أساليب وطرق وآليات للتعبير عن مواجهة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والدينية ومقاومتها، و"الانسحاب" واحد من أهم هذه الأساليب المتمثل في الهجرة بنوعها الشرعي وغير الشرعي أي "الحرق" والعزلة والعنف والجريمة والمخدرات والإدمان وغيرها، فكل شريحة أو فئة من الشباب لها طريقته للتعبير والتي تنفرد بها دون غيرها. تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق إلى واقع الشباب الجزائري من خلال عرض أهم تجليات التهميش والإقصاء التي يعيشها الشباب، انطلاقاً من وجود عدة متغيرات نذكر منها الهجرة بنوعها الشرعي وغير الشرعي (الحرق)، واحتجاجات جانفي 2011، وحراك 22 فبراير 2019 باعتبارها أحداثاً مميزة ولافتة والأكثر رواجاً خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، وعليه فإن ورقتنا البحثية هذه تسعى للكشف عن الترابط الوارد بين الهجرة بنوعها واحتجاجات جانفي 2011 وحراك 22 فبراير 2019 من جهة والتهميش لدى الشباب من جهة ثانية على اعتبار أن تجليات التهميش أضحت محوراً رئيسياً لمعرفة واقع الشباب.

الكلمات المفتاحية: الشباب؛ التهميش؛ تجليات التهميش؛ ردود الفعل.

Abstract:

This research paper tackles the Algerian youth reality through presenting the important manifestations of marginalization and exclusion on the basis of several variables including legal and illegal emigration, the protests of January 11th 2011 and the mobility of February 22nd 2019, since they are distinct and most flourishing events throughout Abd Alaziz Bouteflika's rule. It looks for revealing the potential correlation between these variables and marginalization. So, the study has concluded with the fact that Abd Alaziz Bouteflika's rule witnessed a set of deep transformations, which resulted youth violent reactions to express their anger and anxiety. The following question has been raised: what are the marginalization manifestations throughout Abd Alaziz Bouteflika's rule?

Keywords: Youth; marginalization; marginalization manifestations; reactions.

* المؤلف المرسل: خيرة حميدي، kheira.hamidi@univ-tlemcen.dz

ليس التهميش موضوعًا خارج دائرة المواضيع المحورية والهامة في الدراسات الاجتماعية ككل، إذ من خلاله نستطيع قراءة أهم الأحداث والتحويلات والتغيرات التي تحدث بالجزائر بالنسبة لشريحة الشباب، فالتهميش مفهوم وآلية تفكيكية تساعد في فهم العوامل المباشرة التي تسببت في إحداث الاختلالات الهيكلية الراسخة في نسيج البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي... إلخ، فحال الشباب الجزائري ما يزال يعاني من عدة مشاكل وأزمات ترجع إلى إخفاق السياسات العامة في تحقيق أهدافها المسطرة على اعتبار أنها تحوي ضمن خطط برامجها متغير الشباب كمحور أساسي ومهم.

تعالج هذه الدراسة نماذج تجليات التهميش لدى الشباب الجزائري في ظل النظام السياسي لعبد العزيز بوتفليقة، من خلال الوقوف على أشكال وآليات المواجهة والمقاومة التي يتخذها الشباب الجزائري للتعبير عن التهميش والإقصاء الذي يتعرض له، وإبراز دلالاتها وأبعادها، فهناك من الآليات والطرائق التي تعد كلاسيكية ومنها ما هو مستحدث ومستجد، ومن جهة ثانية منها من يقاوم في صمت ومنها من يقاوم بصوت عالٍ بغرض إبراز أهم التحديات والصعوبات التي تقف كعائق في تحقيق الاندماج عند الشباب وإبراز مواطن التهميش والإقصاء، وكل شكل يتميز به فئة من الشباب دون غيرها.

تستلهم الدراسة إشكاليتهما من مجموعة من الظواهر الاجتماعية لدى الشباب والتي اكتسبت أبعادًا عميقة، تقر بأن الدولة، وسياساتها، قد أخفقت في احتواء طموح الشباب، وتطلعاته في مختلف برامجها، رغم بعض الإنجازات والاجتهادات التي اتخذتها طوال فترة البحيوحة المالية، فانتساع الفجوة بين الخطاب السياسي وإنجازات السياسات العامة الحكومية سمح بتكريس قيم معاكسة للالتزام والضبط الاجتماعي والولاء لمؤسسات المجتمع، محاولين الوقوف على أشكال وآليات المواجهة والمقاومة، وأن نستكشف دلالات وأبعاد الكيفية (ات) التي يتخذها الشباب الجزائري للتعبير عن رفض لعب الأدوار الثانوية ورفضه للتهميش والإقصاء، فهناك من الآليات والطرائق ما هو كلاسيكي يترجم التمرد والانسحاب مثل الهجرة أو "الحرق"، وأخرى أكثر اعتراضًا وتطرفًا أحيانًا، وتتمثل في التظاهر بالعنف والاحتجاج تعبير عن حقيقة الواقع المرة والصادمة. وللإجابة على إشكالية الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي بغرض الإلمام بجزء جد مهم من موضوع الدراسة، ولأجل ذلك تم الاستعانة بما جاء به الباحث عبد المالك صياد بخصوص الهجرة في الجزائر ومحاولة استنطاق البحث من خلاله، وعليه تم التطرق إلى ثلاث عناوين رئيسية تمثلت في الهجرة بنوعها الشرعي وغير الشرعي (الحرق)، واحتجاجات جانفي 2011، وحراك 22 فبراير 2019، وفي هذا السياق تم طرح التساؤل التالي: ما هي تجليات التهميش لدى الشباب الجزائري خلال فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة؟

1. الهجرة و"الحرق": انسحاب أم عقاب؟

يرتبط تاريخ الجزائر ارتباطًا وثيقًا بتاريخ الهجرة، فقد عرفت أولى الهجرات من الجزائر نحو فرنسا منذ سبعينيات القرن التاسع عشر (1870)، وقد قسمها عبد المالك صياد إلى ثلاثة أعمار إلى غاية نهاية سبعينيات القرن العشرين: عُمر أول: ميّز نسبيًا الفترة ما بين 1871-1945، وهي هجرة مُهْمَة، أي بهدف مساعدة الجماعة على إعادة إنتاج نفسها في الجزائر من مداخل العمل في فرنسا. عمر ثان: ميّز نسبيًا الفترة ما بين 1945-1962، إذ بدأ الأفراد مهاجرون منفردين لأغراض إعالة أسرهم الصغيرة. وعُمر ثالث يبدأ نسبيًا مع الاستقلال إلى غاية 1973، أي مع تاريخ انتهاء اتفاقية هجرة العمالة الجزائرية نحو فرنسا (بلعباس 3013،

ص.ص. 25-38)، يمكن الحديث بعد ذلك عن عُمر رابع تميز بموجات العودة إلى الجزائر في سنوات الثمانينيات؛ وعُمر خامس تميّز بهروب الكفاءات الجزائرية من تهديدات الإرهاب وعدم الاستقرار الأمني في التسعينيات (هجرة الأدمغة)؛ ثم عُمر سادس مع بدايات القرن الواحد والعشرين من خلال رحلات "الحرفة" عبر قوارب الموت، إذ يشير إلى ذلك أنطوني فيدنز بالقول: "ليست الهجرة ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي، وأصبحت أنماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم" (غيدنز 2005، ص. 331)، وفي المقابل يرى أنطوان زحلان أن "القمع والظلم الاجتماعي والديكتاتورية والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان هي قوى دافعة لهجرة الكفاءات من العالم الثالث، لأن ذلك كله متفرقاً ومجتمعاً يؤدي إلى الحيلولة دون إسهام الكفاءات العلمية بدورها وإمكانياتها، فتكون أمام خيارات كلها مُرة، أقلها التزام الصمت والسكوت، وأعلىها الاغتيال، وأوسطها الهجرة" (عزت 2016، ص.ص. 72-73)، لقد تميّزت فترة التسعينيات، بهجرة الكثير من الكفاءات جبراً سواء مخافة الاغتيال نتيجة آرائهم حول ما يجري من ممارسات من طرف النظام آنذاك، أو نتيجة تعطل سوق العمل والمؤسسات وتراجع الوضع الاقتصادي، ولكن على الرغم من التحسن النسبي للوضع الأمني استمرت الهجرة للكفاءات نتيجة عدة اعتبارات منها عجز سوق العمل الداخلي على توفير مناصب شغل تقتضي تخصصاتهم الأكاديمية والجامعية، الأمر الذي يجعل النظام التعليمي مغترّباً عن سوق العمل، وهذا ما أشار إليه نادر فرحان في كتابه نزيف العقول العربية: "إن اغتراب نظام التعليم عن احتياجات المجتمع المحلي في بلدان الأصل، والتزامه في الوقت نفسه بالحدثة الغربية، بمعنى أنه ينتج بالأساس مهارات للسوق الدولية الصناعية ومؤسساتها البحثية والاقتصادية. بعبارة أخرى، يتيح شروط التحاق كفاءات البلدان المتخلفة بهذه السوق" (عزت 2016، ص. 78)، يجد هذا الأمر تفسيرات جزئية في العلاقة الموجودة بين النظام التعليمي وسوق العمل، فمن المفترض أن ينتقل الشباب من النظام التعليمي إلى سوق العمل لكي تستمر عملية التنشئة الاجتماعية التي تؤهلهم للاندماج في معترك الحياة الاجتماعية، لكن عندما يحدث الاغتراب بين طبيعة العمل وسوق العمل ينحسر أو يحبط التطلع إلى الحصول على الاعتراف يكون هذا الشاب "رجلاً راشداً"؛ فهو يحتاج المال يذره عليه منصب شغل، لكي يثبت ذاته أمام عائلته وأمام أقرانه، وأمام المجتمع النسوي -إن كان ذكراً- الذي يتزوج منه امرأة ينفق عليها ويكون معها أسرة، فالفراغ الذي تحدثه البطالة أو الأجر الزهيد الذي لا يتيح دخول عالم الرجال، يخلق فراغاً نفسياً ووجدانياً قد يجد تجسيده بأشكال أخرى، فالإصلاحات المدخلة على منظومة التعليم بمختلف مراحلها أنتجت تضخماً -ذي آثار معقدة لا يعيها الكثيرون- في عدد حاملي الشهادات الذين لا يجدون ما يكفي من فرص الشغل المناسبة لشهاداتهم وتكويناتهم، هذا التضخم، وإن كان يعني تقهقر قيمة الشهادات الجامعية، فإنه يعني بالمقابل تقهقر "القيمة الاجتماعية" لحاملي تلك الشهادات، فقيمة الشهادة تدلّ وتستمد دلالتها في نفس الوقت من حامل تلك الشهادة، فتقهقر قيمة الشهادة مزدوج الأثر؛ يمس الشهادة وحاملي تلك الشهادة في نفس الوقت" (Bourdieu 2002, p. 148).

على سبيل المثال استمرت هجرة الأطباء من الجزائر بسبب التسهيلات التي يحصلون عليها في البلدان المستقبلية، ففي فبراير 2022، تداولت وسائل الإعلام الجزائرية وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي خبراً مفاده: "قبول 1200 طبيب جزائري للهجرة نحو فرنسا، بعد اجتيازهم اختبار المعادلة من أصل 2000 طبيب حول العالم"، تستغل البلدان الغربية الأوضاع الاقتصادية المتدهورة أو الجامدة لاقتصاديات الدول النامية، فتضع تسهيلات وحوافز أمام الكفاءات من خلال سياسة الهجرة الانتقائية التي تنتهجها علناً كل من كندا والولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي، فهي بهذا تستقطب هذه الكفاءات الجاهزة للعمل مباشرة بالمجان

محتفظة بأرباح تكوينكم وإسكانهم وإطعامهم، التي تحملتها نيابة عنهم ميزانيات الدول النامية التي خسرت رأس مال مزدوج: رأس مال اقتصادي أنفقته ولم تحصل على عوائد استثماره؛ ورأس مال بشري كلفها باهظاً ولن تنتفع منه شيئاً.

يكرس التفاوت الاقتصادي بين الدول عوامل الجذب والطرْد التي "تدفع إلى الهجرة من الوطن العربي وغيره من أرجاء العالم الثالث إلى الدول المتقدمة، حيث أن بعض الكفاءات لا تجد استجابة لحاجياتها وتكوينها العلمي في بلدانها بالإضافة إلى تدني الأجور غير المجزية وعدم الحظوة بمناصب تتوافق مع كفاءاتها وتكوينها العلمي" (عزت 2016، ص. 105)، فاليئة الغربية تساعد على تحقيق الطموح والأهداف كفضاء مفتوح للإبداع والابتكار من دون عراقيل أو تضيق، بالإضافة إلى الجوافز وظروف العمل الملائمة في تهجير كفاءات الجزائر من بلدها الأصلي نظراً لوجود عوامل طاردة نذكر منها تدني مستوى الأجور وظروف العمل السيئة وسوء التسيير والإدارة، وعليه "لا تعاني مجتمعات العالم الثالث من الفقر، بقدر ما تعاني من الفساد وسوء التدبير، وتبذير موارد الدولة دون عوائد، الأمر الذي يفرض عليها الفقر فرضاً، ويجعلها عاجزة عن إيجاد بنى علمية وعملية وتقنية وصناعية تشكل أرضية مناسبة لقيام الكفاءات العلمية والابداعية بما تستطيع القيام به. فتدخل الكفاءات والطاقات الإبداعية في حالة اغتراب وضيق وتشتت وحسرة... تجعل الهجرة نصب أعينها دائماً" (عزت 2016، ص. 102)، ناهيك عن الطلاب الذين يذهبون للدراسة في الخارج والذين ليس لهم الرغبة في الرجوع بعد إنهاء الدراسة فيفضلون البحث عن فرص مهنية هناك تسمح لهم بضمان بقائهم عوض العودة.

برزت ظاهرة الحرق في المجتمع الجزائري بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر في ظل حكم عبد العزيز بوتفليقة، في المرحلة التي عرفت فيها الجزائر بحبوحه مالية، واستقرار الأوضاع الأمنية، إذ أخذت الظاهرة في الارتفاع والانتشار الرهيب في الأوساط الشبابية بحكم متغير الفقر والبطالة اللتان ولدتا الحرمان والاغتراب، بالإضافة إلى أزمة السكن والفساد والبيروقراطية... الخ، التي تعد من أهم الأسباب المسببة لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي، التي تؤدي إلى تنامي شعور بالسخط والقلق وعدم الرضا، والتي تدفع إلى اتخاذ قرار "الحرق" جبراً، بالتالي يمكن القول أن "الحرق" هي نتيجة لتجليات التهميش والاستبعاد والاقصاء الذي يعيشه الشباب، فلا يمكن قراءة الظاهرة في الوقت الراهن من دون الرجوع لمفهوم التهميش والاستبعاد لاعتبارهما براديعمات قادرة على استنطاق الظاهرة وتفكيكها، فللحرق عدة أسباب مؤدية لها في الجزائر ودافعة لها، وهذا ما يجعلها في غاية التعقد والتشعب من حيث الأبعاد والمؤشرات، منها ما هو سياسي المتمثل في انتشار الفساد وأزمة الديمقراطية وانحصار السلطة في يد فئة محدودة على المستوى المركزي واستغلالها للمال العام دون الاهتمام بالتنمية، وهذا النوع من الفساد هو ما أعاق عمل مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر وبالتالي: استمرار الأنساق التسلطية والاستبدادية، التي تمنع حدوث أي تغيير أو تحول إيجابي، ومنها ما هو اقتصادي المتمثل في انعدام المشاريع والاستثمار الخارجي الذي يجلب فرص العمل رغم الثروة الهائلة الناتجة عن عائدات البترول، والتي لم تستثمر في برامج التنمية، بالإضافة إلى ضعف السياسات الاقتصادية والتبعية النفطية وعدم خلق تنوع اقتصادي، فإخفاق السياسات الاقتصادية يعتبر عامل مهم في انهيار آمال الشباب وفي تحقيق الاندماج المهني والاجتماعي، فعدم نجاعة السياسات الاقتصادية من بين أهم الأسباب التي تغذي الاستبعاد الاجتماعي لدى الشباب وتقويه بسبب عدم توفير له فرص العمل وعدم ادماجه في الحياة المهنية، فالوضع الاقتصادي للبلد وتداعياته وخفاقاته ينعكس بدوره على الواقع الاجتماعي للشباب، بحيث يولد هذا الوضع الفقر والبطالة التي تصنع شعور الكآبة والإحباط الذي بدوره يخلق العزلة والاستبعاد،

بالإضافة إلى التبعية الاقتصادية للغرب الذي يجعلها دولة استهلاكية غير منتجة وسوق للغرب وأي محاولة للتنمية والنمو بالجزائر ليست في صالحها.

فوعي الشباب بما يبي هو ما أدى إلى شعور الشباب بالغضب والكآبة والمعاناة والإحباط والاستبعاد، نتيجة ادراكه للفوضى التي تعيشها الجزائر في شتى القطاعات، ما دفع بالشباب إلى التفكير في "الحركة" كخيار يراه حل لاستبعاده، بهدف التخلص من واقعه، فالحركة تعد أحد تجليات الوضع الراهن وأحد عواقبه، إن "الحركة" ما هي إلا ترجمة لواقع يشوبه الخلل، وإنما ردود فعل يائسة لشباب فقدوا أي إحساس بالمواطنة والانتماء لوطن لم يمنحهم حسب اعتقادهم الشعور بالاستقرار والأمان" (زرارة 2015، ص. 137)، خصوصاً؛ في ظل التغيرات والتحولات الراهنة التي عرفتها الجزائر، والتي تنخر نسيج النسق المجتمعي، خلال العقدين الأخيرين الذي عُرفا بحكم عبد العزيز بوتفليقة، ومحاولة فهم ماذا يحدث بالجزائر على مستوى البعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فوعي الشباب باغترابه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي والمهني والثقافي خلق له صراع بينه وبين مجتمعه، ما رسخ الشعور بعدم الانتماء والولاء، وخلق نوع من العدوانية، ومن ثمة زلزل كيان عنصر المواطنة فيه، وهذا ما أشار إليه الباحث عبد الكبير عطوف حين قال يمكن اعتبار الهجرة السرية رهان لانعدام المواطنة وتراجعها، فالدولة عاجزة عن توفير ما يجعل المواطن يتشبث ويفضل البقاء في وطنه (شيوب 2019).

كما لا يمكن الاغفال عن "الحركة" عبر قوارب الموت التي تمس فئة الشباب الشغيلة، والتي لها استقرار مهني، فالحركة ليست مقتصرة فقط على الفئة البطالة، وإنما اقتحمتها كل الفئات الشبابية وشرائحها بما فيها خريجي الجامعات والموظفين، ومن لهم وظائف مستقرة بالقطاع العمومي، وتجاوز ذلك لتصل إلى الجنس النسائي والأطفال والقصر. عرفت الجزائر جملة من التظاهرات في العقدين الأخيرين، والتي قام بها موظفي قطاع الصحة والتربية ورجال الشرطة وعمال الحماية المدنية، للتعبير عن سخطهم واستيائهم عن الوضع المهني، فكانت أهم مطالبهم تتمحور حول توفير ظروف عمل لائقة مع المطالبة بزيادة الأجور حسب ما يليق بهم وبمهمهم، والتي بدورها تضمن لهم العيش الكريم، فميزة الأجور في الجزائر أنها تعرف انخفاض شديد، فالأجر الشهري للعامل الجزائري في القطاع العمومي لا يرتقي أن يوفر له حاجياته الأساسية، ومستوى أجره هو المسؤول بالدرجة الأولى بعنصر الرضا المهني للعامل ومحدد له نتيجة الارتباط الوثيق بينهما، والاستقرار الاجتماعي مرهون بمدى اشباع الحاجيات المادية والغير مادية، التي بدورها تحقق الرضا المهني، فالرضا عن الأجر وظروف العمل من العوامل المؤثرة في الرضا المهني والاجتماعي الذي يضمن الاندماج الاجتماعي.

كما يعيش الشباب في الجزائر أزمة البطالة الهيكلية المزمنة الناتجة عن الاختلال في الوضع الاقتصادي العام بسبب سوء الإدارة، والتسيير، والتخطيط، والحوكمة، فالوضع تجاوز أن تكون مجرد مرحلة عابرة، فالبطالة من الأسباب المباشرة لظاهرة الهجرة والحركة، التي تجعل الشاب عاطلاً، ومن دون دخل يأويه ويولي له حاجاته الأساسية، فهي تمس شريحة معتبرة منه، ومن مخلفاتها تفاقم الفقر الذي يخلق التهميش، والذي بدوره يكون العامل الدافع للتفكير في الحركة بحكم عدم قدرته على الهجرة بطريقة شرعية، "فالحركة قد تعكس واقع الشباب الذي أصبح يفضل العيش خارج الوطن للتخلص من الهشاشة، التهميش، الاقصاء الاجتماعي والبطالة، أينما أصبحت هذه الظاهرة اليوم تشكل منظوراً ذو بعدين فمن جهة هي تعبير عن تمسك الشباب بأمل البحث عن تغيير واقعهم المعاش عبر مواجهة خطر الموت ومن جهة أخرى تعبر عن رفضهم للممارسات السلبية داخل المجتمع الذي ينتمون إليه" (سيواني ورواق 2020، ص. 50).

كما لا يمكن الاغفال عن سبب يعتبر عامل لاستبعاد هؤلاء الكفاءات خصوصًا بالنسبة للطلاب العائدون من الجامعات الأجنبية، الذين زاولوا دراساتهم على حسابهم الخاص أو المبعوثين من طرف الجامعة الجزائرية، بحيث يعانون من عدة مشاكل بعد عودتهم للجزائر، في مقدمتها استحالة حصولهم على المعادلة لشهادتهم من طرف وزارة التعليم العالي والتي تخولهم في الحصول على وظيفة ومن ثمة تضمن لهم اندماجهم المهني، فمعادلة الشهادة تستغرق في بعض الأحيان سنوات، وفي حالات أخرى استحالة الحصول عليها، الأمر الذي يترك هذه الفئة تضطر إلى المغادرة خارج الوطن، بالإضافة إلى عامل آخر متمثل في عدم توفر الموارد والتسهيلات فيما يخص الشغل الذي قد يستثمر فيه قدراتهم وخبراتهم. فيجد هؤلاء الكفاءات أنفسهم أمام تحديات على رأسها البطالة المزمنة التي تستنزف وقتهم وجهدهم وعمرهم، وبهذا فهم مقصيون ومستبعدون ومهمشين قسراً، الأمر الذي يدفعهم للبحث عن فرص أحسن في بلد آخر يضمن لهم اندماجهم المهني والعلمي والاجتماعي، بالإضافة إلى عامل ندرة مراكز البحث، وانعدام التمويل الفعلي للبحث العلمي، وغياب الأنشطة البحثية والفعليات العلمية.

2. أحداث الربيع العربي واحتجاجات جانفي 2011:

بعد انقلاب الجنرالات على إرادة الشعب سنة 1992، ونشوب حرب وإبادات جماعية في أوساط الشعب الجزائري، تلت هذه المرحلة مرحلة المصالحة الوطنية، التي بدأها الرئيس السابق اليامين زروال في صيغة الوثام المدني، ثم اكملها عبد العزيز بوتفليقة، والذي نجح في بعث الاستقرار والأمن في المجتمع الجزائري، وبعد سنة 2000 عرفت الجزائر بحبوة مالية جراء ارتفاع أسعار البترول، وانطلقت المشاريع من أجل محاولة تسكين الشعب ومحو أثر فترة التسعينيات، إلا أن المال الذي تم سرقته ونهبه تجاوز المال الذي تم به إنجاز المشاريع لفائدة الشعب والشباب، فوجد الشباب نفسه بدون عمل، والبطالة تحيط به من كل زاوية، مع عدم توفر السكن، بسبب المشاكل والفساد الذي غرقت فيها سياسات الإسكان والسكن، مع غياب البنية التحتية التي توفر الخدمات العمومية، وعدم تلبيةها للكف الهائل، ما أدى إلى خروج الشباب في جانفي 2011 إلى الشارع للمطالبة بتحسين ظروفه وتوفير له فرص العمل والسكن اللائق، واكبت هذه الاحتجاجات ثورات الربيع العربي التي أسقطت الكثير من الأنظمة العربية، فقبولت هذه الاحتجاجات بحلول لامتناس غضب الشباب، لكن سرعان ما أدرك الشباب أنها مجرد حلول ترقيعية تخديرية لإسكات الشباب، لا ترتقي - على مستوى الممارسة - إلى سقف تطلعات الشباب.

كانت هذه الأحداث والاحتجاجات بداية لسلسلة من المظاهرات والاحتجاجات، ميزت الفترة البوتفليقية، حركتها في الغالب فئات شبابية أكثر اغتراباً، ومن الأمثلة على ذلك الاحتجاجات المستمرة لنقابة الأساتذة والمعلمين، والأطباء والممرضين، وكذا وقفة قوات الشرطة التي تعتبر غير مسبوقة سنة 2016، وأعوان الحماية المدنية واحتجاجات مناطق الجنوب بعدما كانت مناطق تتميز بالهدوء، والتي تعبر عن أزمة نسق سياسي في الفضاء العمومي، "إن العاميين التاليين 2012 و2013 لم يشهدا توقفا للاحتجاجات فبعض التقديرات الرسمية تؤكد أن عدد الاحتجاجات في عام 2012 وصلت إلى 4536 احتجاجاً وفقاً بتقديرات مديرية الأمن الجزائري، وهناك تقديرات أخرى تقول إن قوات الأمن الوطني العامة قد تدخلت نحو 11 ألف مرة في عام 2012 لفض الاحتجاجات" (يومغارو وأحمد 2011، ص. 327)، تلت جملة الاحتجاجات والتظاهرات حراك 22 فيفري 2019 والتي كانت ممهدة له للمطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية، رغم الضوابط الجديدة المفروضة ومتمثلة في منع المظاهرات والتجمعات، ما دل على أن النظام لا يتميز بالانفتاح السياسي السليم

والحديث والديمقراطي، فتصاعد منحى الاحتجاج مؤشر مفسر ودال على الاستبعاد رغم مظاهر الاندماج التي تبدو على هذه الشريحة من الموظفين، وهذا ما يتعارض مع قيم حقوق الإنسان الذي بدوره يعزز موقف الشباب المتمثل في العزوف عن السياسة.

إن المتغيرات السياسية التي جرت بين (2008 و2019) أكسبت الشعب والشباب وعيًا سياسيًا سريع بالاحتجاج على كل وضع غير لائق، فعزوف الشباب عن الانتخاب، وعدم اهتمامه بالحياة السياسية، ومقاطعته لها، وموقفه منها ليس دليل أنه لا يملك قيمًا وتصورات حول السياسة والنظام السياسي الديمقراطي، وإنما هو مدرك جيداً لنظام السائد، ومدى فشله، وحجم الفساد الذي يعمه من اللامساواة والتزوير وغيره، فانتشار هذه الممارسات أدى إلى تحطيم قيم العدالة والمساواة والنزاهة والشفافية. فشعور الشباب بأن بلدهم من أكثر البلدان في العالم غنى، إلا أنهم حرّموا من الاستفادة من حقهم في الثروة، نظرًا لتفشي مظاهر الفساد والمحسوبية وانتشارها وسوء التسيير في بنى مؤسسات الدولة، هذا الوضع هو السبب في استبعاد الشباب وتهميشه، وبالتالي افتقاد الشباب لأبسط حقوقه من عمل وسكن وخدمات صحية ومشاركة سياسية والاجتماعية وغيرها، رغم البرامج والسياسات التي توالى وخصت بصفة مباشرة للفئة الشبابية، غير أنها لم تلبى طموحاتهم ولم تحقق اندماجه، ما غدى عنصر السخط واللائقة بين الشباب والدولة، ومن ثمة قطع الصلة بالنظام والسلطة ورموزها، هذا الوضع؛ نجم عنه تفكير الشباب في الهجرة بنوعها شرعي وغير شرعي وممارسة مختلف مظاهر التمرد والانحراف والجريمة بسبب غياب رؤية واضحة لمستقبلهم وانسداد الأفق في ظل الانتشار الواسع لكل أنماط الاستبعاد والإقصاء والتهميش.

3. حراك 22 فيفري 2019:

عرفت الجزائر مؤخرًا حدثًا مهمًا تمثل في حراك 22 فيفري 2019، والذي خرج فيه الشعب الجزائري إلى الشارع في كافة ربوع الوطن رافضًا للعهد الخامسة، ومطالب بتغيير النظام السائد وحاشيته، من كل يوم الجمعة، ويوم الثلاثاء الذي كان خاص بالطلبة الجامعيين بشكل مستمر، كان للشباب الدور الرئيسي للمواجهة الاجتماعية والسياسية، إذ كانت السلمية هي ميزة السائدة للحراك بهدف إحداث تغيرات في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ونسقه، استمرار هذا الأخير وتر النظام ما دفع به إلى القيام بمجموعة من الاعتقالات في صفوف الشعب، شبابًا، شابات، شيوخًا وأطفالًا، فمكث الكثير منهم في السجن لمدة طويلة من دون أي جريمة ارتكبوها إلا أنهم خرجوا إلى الشارع للمطالبة بجزائر جديدة من دون نظام "العصابة" كما اصطلح عليه الشعب.

انفجار الحراك الشعبي جاء نتيجة امتناع النظام عن تبني إصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية تخص الشباب بشكل خاص مع ضعف مؤسسات المجتمع المدني والتضييق عليه من طرف السلطة ورفض الولاء والامتداد له دون معارضته، بالإضافة إلى التضييق على حرية الصحافة والإعلام، والاكتفاء بإصلاحات شكلية لم ترتقي إلى مستوى تغيير المنظومة السلطوية، ما أثار غضب الشباب الذي تبعه الرغبة الملحة لتغيير الأوضاع الاجتماعية المتدهورة، واستمرارها سرع في بعث الحراك للقضاء على البطالة، الفقر، أزمة السكن، الفساد، الرشوة، ارتفاع الأسعار، الأجور المنخفضة والضرائب المرتفعة، فتنامى الشعور بالغبن زاد من تنامي ثقافة السخط، ومن ثمة التهميش الذي بدوره يجعل الشباب يشعر وكأنه مستبعد آليًا وعضويًا، هذه المعطيات هي من دفعت الشباب إلى انتهاز الاحتجاج للتخلص من النظام، فالاحتجاج هورد فعل يعبر عن عدم الرضا بالوضع القائم الناتج عن القهر المتراكم النابع من القمع المتعدد المستويات التي تعاني منه جميع شرائح

المجتمع بما فيها فئة الشباب الأكثر ضرراً الذي خلقه الفساد في ظل غياب عنصر المساءلة والشفافية، ومنه نستنتج أن الحراك الشعبي هو عبارة عن حالة غضب عام تعبر عنه فئات تشعر بالتهميش والإقصاء.

الاستبعاد والتهميش الناتج عن الفقر والبطالة والفساد والبيروقراطية هو محرك الشباب للاحتجاج والتظاهر، فتمت وجدت هذه الظواهر في أي دولة ما، كان النظام السياسي غير مستقر، وغير متزن، وكلما عملت على احتوائه وإيجاد حلول لها بمجرد ظهورها كلما اتسم النظام بالاستقرار والهدوء، والوعي والنضوج يتفاوت ويختلف من مجتمع إلى آخر، هدفه الأساسي هو بناء دولة وتغيير النظام السائد، فحدث أي حراك في أي بلد كان دليل أن اللامساواة تسود نظام ذلك البلد، والحراك الشعبي هو موجة الاحتجاجات التي تدعو إلى إحداث تغيير وبعث الديمقراطية والحرية والعدالة وغالباً ما تكون من فئة مهمشة ومستبعدة لا أحد يسميها، ما يجبرها على التعبير عن نفسها بالحراك سلمي أو غير سلمي ويكون ذات طابع دائم أو مؤقت، والجزائر واحدة من الدول التي تعرف انعدام للاستقرار السياسي بسبب تفشي هذه الظواهر، وتعمقها وترسخها في المجتمع، إلى أن أصبحت أزمنة يصعب حلها، فالوعي بما يحدث يجبر الجماهير والشباب على الاحتجاج والتظاهر من أجل تغيير النظام.

خاتمة:

عرفت الجزائر في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة العديد من التحولات والتغيرات العميقة والسريعة نتيجة التهميش والإقصاء، فقد عبر الشباب عن إقصائهم بالهجرة أو الحرقه عبر قوارب الموت والاحتجاج والتظاهر والحراك، وتعد هذه المظاهر من أهم الممارسات رواجاً وشيوعاً في الفترة، والأكثر لفتاً للانتباه، فهي وسائل وطرائق اعتمدها الشباب للتعبير عن سخطهم وقلقهم وعدم رضاهم عن الوضع التي آلت إليه الجزائر نتيجة غياب متطلباتهم الأساسية وتوسع دائرة التهميش والإقصاء والاستبعاد.

فلقد ركزنا في هذه الورقة على الهجرة والحرقه واحتجاجات جانفي 2011 وحراك 22 فيفري 2019 باعتبارها من أهم التجليات الأكثر انتشاراً واستخداماً لدى الشباب الجزائري في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، والتي تعد نقاط جد مهمة وأساسية لا يمكن الحديث عن غيرها من دون الوقوف عندها والتطرق لها بالتحليل والتدقيق والتفكيك، والتي تكشف عن واقع الشباب في الجزائر، وفي المقابل هذا؛ لا يعني إهمال بعض التجليات المستجدة والمستحدثة والتي تعد ثانوية إلى حد ما باعتبار أنها تنفرد بها شريحة من الشباب التي تتميز بنوع من الوعي، والتي لها إichاءات جد مهمة يمكن من خلال استنطاق الغموض والضبابية التي تتميز بها الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ومن الأمثلة على ذلك الكتابات الحائطية والجداريات وطابع السخرية بمواقع التواصل الاجتماعي لدى الشباب الجزائري والكاريكاتور... الخ والتي تستدعي هي الأخرى الدراسة والتدقيق.

قائمة المراجع

1. بومغار، لطفي وسيد أحمد، نوران. (2011). الحركات الاحتجاجية في الجزائر: الحقائق والأفاق. في: الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (ص.ص. 311-335). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. عزت، السيد أحمد. (2016). نزيف العقل العربي. عمان: العالم العربي للنشر.
3. فهدنر، أنطوني. (2005). علم الاجتماع. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

"الشباب الجزائري: تجليات التهميش ومظاهر ردود الفعل في ظل حكم عبد العزيز بوتفليقة" خيرة حميدي

4. بلعباس، عبد الله. (2013). ظاهرة الهجرة عند عبد المالك صياد: من السياق التاريخي إلى النموذج السوسيولوجي. مجلة إنسانيات، 17 (62)، 25-38.
5. زارقة، فيروز مامي. (2015). الحرقة عنف مجتمع أو عنف الشباب؟. مجلة الساور للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 1 (1)، 137.
6. سيواني، لطفي ورواق، عبلة. (2018). العوامل المؤدية إلى الهجرة غير شرعية (الحرقة) لدى الشباب الجزائري. مجلة لابي، 17 (1)، 50.
7. شيوب، حمزة. (2019). الشباب المغربي بين شبح الواقع وقوارب الموت. الجزيرة، تم الاسترجاع في 23 أبريل 2023: <https://bit.ly/440lfqP>

1. Pierre, Bourdieu. (2002). «la jeunesse n'est qu'un mot», in Questions de sociologie. Paris : Eds de Minuit.